



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مراكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الاقليمية: دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي

اسم الكاتب: م.د. حسين علاوي خليفة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2209>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 14:46 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



مراكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الاقليمية
: دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي
م . د . حسين علاوي خليفة(*)

**Studies centers and their impact in the management of regional strategy
: Study program in the security and defense of the Federation of GCC
Dr . Hussein Allawi Khlifa
Strategic Department**

Political science faculty – AlNhrain University
Obsession with security in the Gulf restrictive ruling systems strategic thinking, whether listed in the programs of institutions of high strategic thinking, ornamental institutions in the GCC states, for Apple even countries not members of the Gulf Cooperation Council (Yemen, Iran, Iraq) has worked to adopt policies thinking system regional security and national capacities.
Over the past three decades has been software security and defense in the GCC trapped in conventional thinking in the administration of the program and its outputs in terms of literature Strategic issued him or act of official institution to organize regional in the Gulf across the Gulf Cooperation Council, but the events of September , made it Adbetha take the stage II (planning) and the third strategic thinking forward-looking (thinking, planning, foresight) and this is what the latest transmission, larger research centers in the GCC countries take another path in the interaction with the challenges of security and stability in the region through restructuring scientific research programs, seminars and international conferences in the field of security and defense, taking a major goal is how to diagnose the causes of the challenges of security and defense in the Gulf and was the phenomenon of international terrorism, the first of the phenomena and darted studies center to discuss what the motives and justifications for it and how to deal with cases of extremism through re-evaluate the social system and Mnciad th intellectual producing values think the basic driving for it. And thus is positioned Find tagged (study centers and their impact in the management of regional strategy: a study in the program the security and defense of the Union GCC) of subjects dialectic which need a new vision in restoring the interaction with the challenges and contribute to the decision-making of the Gulf through the mechanisms of contemporary keep pace with developments in the historical stage in the area Arabian Gulf.

٠ - المقدمة

هاجس الامن في الخليج ظل الفيصل الحاكم لنظم التفكير الاستراتيجي سواء ادرج في برامج المؤسسات العالية للتفكير الاستراتيجي، او المؤسسات الوطنية في دول المجلس التعاون الخليجي، لابل حتى الدول غير المنتمية لمجلس التعاون الخليجي (اليمن، ايران، العراق) عملت على تبني سياسات التفكير بمنظومة الامن الاقليمي والقدرات الوطنية .
وعلى مدى ثلاثة عقود من الزمن ظلت برامج الامن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي حبيسة التفكير التقليدي في ادارة البرنامج ومخرجاته بدلالة الادب الاستراتيجي الصادر عنه أو فعل المؤسسات الرسمية للتنظيم الاقليمي في الخليج عبر مجلس التعاون الخليجي، لكن احداث ايلول جعلت من ادبيتها تأخذ الطور الثاني (التخطيط)
والثالث من التفكير الاستراتيجي الاستشراقي (التفكير ، التخطيط ، الاستشراق) وهذا ما احدث انتقالا كبيرا في مراكز الدراسات في دول مجلس التعاون الخليجي تاخذ مسارا اخر في التفاعل مع تحديات الامن والاستقرار في المنطقة عبر اعادة هيكلة برامج البحث العلمي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية في مجال الامن والدفاع واضعة هدف اساسي هو كيف يتم تشخيص اسباب تحديات الامن والدفاع في الخليج وكانت ظاهرة الارهاب الدولي أولى هذه

الظواهر وأندفعت مراكز الدراسات للبحث في ماهية الدوافع والمبررات لذلك وكيفية معالجة حالات التطرف من خلال إعادة تقييم المنظومة الاجتماعية ومنشأتها الفكرية المنتجة لقيم التفكير الاساسية الدافعة لذلك .
وبذلك تعد موضوعة البحث الموسومة (مراكز الدراسات واثرها في ادارة الاستراتيجية الاقليمية: دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي) من المواضيع الجدلية والتي تحتاج الى رؤية جديدة في إعادة التفاعل مع التحديات والاسهام في صنع القرار الخليجي عبر اليات عمل معاصرة تواكب تطورات المرحلة التاريخية في منطقة الخليج العربي .
١-٠ - الاشكالية

تعاني برامج مراكز الدراسات من عدم الوضوح في بناء برنامج للامن والدفاع نتيجة اشكاليات عديدة ، سواء كانت ذاتية منها او موضوعية ، داخلية او خارجية ، وهذا ما دفعنا للعرض على كتابة الموضوع قبل احداث تنامي خطر الدولة الاسلامية في العراق والشام (S L) ، نتيجة الادراك المسبق لهذا الخطر المتنامي والاحطار الاقليمية والدولية الاخرى ، ولذلك نجد ان بناء برنامج اقليمي لمراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية في منطقة الخليج مخصص لتطوير قطاع الامن والدفاع للاتحاد الخليجي سيكون حافزا نحو وضع الخطوات الاستراتيجية الاسمي لبناء تعاون مشترك بين دول الخليج داخل مجلس التعاون او خارجه للانتقال بصورة سليمة ومعلومات واضحة نحو الاتحاد الخليجي ، والذي يعد التشكيل الاقليمي المقبل للخليج العربي .

٢-٠ - الفرضية

هنالك علاقة طردية ايجابية بين مراكز الدراسات وتأثيرها في صياغة الاستراتيجية لبرنامج الامن والدفاع ، فكلما كانت مراكز الدراسات فاعلة في بناء برنامج الامن والدفاع نتيجة ادراكها لميكانيزمات صياغة الاستراتيجية الاقليمية في منطقة الخليج العربي كلما انعكس ايجابا على سير خطى مشروع اتحاد دول الخليج العربي وأسهم في تحسين الرؤى برؤية علمية واثقة .

وكلما كان هنالك تراجع عن المشاركة من قبل مراكز الدراسات في صياغة الاستراتيجية الاقليمية لبناء برامج الامن والدفاع كلما انعكس سلبا على خطى مشروع اتحاد دول الخليج العربي نتيجة عدم قدرة النظام الرسمي من اشراك رؤية مستقلة وغير رسمية لمعرفة رؤية المجتمع عبر الابحاث والدراسات والرؤى والافكار لبناء فكرة الاتحاد الخليجي .

٣-٠ - الهيكلية

تقوم هيكلية البحث على اخذ ومناقشة متغيرات الدراسة من خلال الهيكلية الاتية : -

٠ - المقدمة

١-٠ - الاشكالية

٢-٠ - الفرضية

٣-٠ - الهيكلية

١ - مراكز الدراسات الاستراتيجية والتاثير في القرار الاستراتيجي

٢ - الاستراتيجية الاقليمية وصياغاتها المعاصرة

٣ - برامج الامن والدفاع والرؤى المعاصرة في بنائها

٤ - برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي

٥ - الخاتمة

١ - مراكز الدراسات لاستراتيجية والتاثير في القرار الاستراتيجي

يقول الحكيم الإغريقي (اليوناني) أفلاطون : ((يا عزيزي غلوكون ، لا يمكن زوال تعاسة الدول، و شقاء النوع الإنساني ، ما لم يملك الفلاسفة أو يتفلسف الملوك و الحكام ، فلسفة صحيحة تامة ، أي ما لم تتحد القوتان السياسية و الفلسفية في شخص واحد ، و ما لم ينسحب من حلقة الحكم الأشخاص الذين يقتضرون على إحدى هاتين القوتين ، فلا تبرز الجمهورية ... إلى حيز الوجود و لا ترى نور الشمس ، والذي حملني على التردد في إبداء الرأي هو شعوري انه يضاد الرأي العام كل المضادة ، لأنه يعسر الاقتناع بأنه وسيلة لحصول الفرد و الدولة على السعادة ..))
ان مؤسسات التفكير (Think Tanks) هي عبارة عن كيان بحثي يكون على هيئة ، مجموعة ، مؤسسة ، معهد ، هيئة (حكومية أو غير حكومية) وظيفتها القيام بإجراء الدراسات و البحوث العلمية المركزة و المعمقة و محاولة إيجاد الحلول للمعضلات المتعلقة بمواضيع ذات طابع اجتماعي سياسي أو القضايا الاستراتيجية أو القضايا المتأثرة بالتطورات العلمية و التكنولوجية و القضايا العسكرية¹

(يعرف مشروع مراكز الفكر الدراسات العالمي، مراكز الأبحاث الدراساتياً لـ مؤسسات تقوم بالدراسات البحوث الموجهة لصانعي القرار، التي قد تتضمن توجيهات توصيات معينة حول القضايا المحلية الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا الاستراتيجية والسياسات العليا للدولة قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، قد تكون مراكز غير حكومية مستقلة تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين صناع القرار للسياسات العامة والشؤون الاستراتيجية تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامه لـ جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث الدراسات بلغة مفهومة، موثوقة سهلة الوصول لصناع القرار الرأي العام².
إن موجة انتشار مراكز الفكر في سائر أنحاء العالم منذ السبعينيات نتيجة تصاعد موجة الديمقراطية، وعلى أثر ذلك لعبت هذه المراكز (التي عرف أيضا بمعاهد بحوث السياسات) أدواراً حيوية في رفع مستوى جودة عملية صنع القرار في البلدان الديمقراطية الناشئة والاقتصادات الانتقالية، حيث تعمل تلك المراكز على تقديم الأفكار الجديدة إلى صناع القرار، فضلاً عن توفير منظورات جديدة لصياغة الاستراتيجيات التكاملية .
ومن خلال المعلومات التي توفرها مراكز الفكر يمكن لصناع القرار أفضل الاستراتيجيات والسياسات ، حيث يصبح كل من هؤلاء أقل اعتماداً على مصادر المعلومات القائمة، وأفضل قدرة على اتخاذ الخيارات السياسية المبنية على الدلائل العلمية.

ومن هذا المنطلق تضيف مراكز الفكر قيمة إلى تلك العملية من خلال إثراء الجدل السياسي بتحليل الاستراتيجيات، حيث يوضح تحليل الاستراتيجيات كيف يمكن تحقيق أهداف استراتيجية لدولة ما، ويوازن بين النتائج المتوقعة للبدائل الاستراتيجية المتوقعة، وتقوم تحليلات مراكز الفكر بوضع أسس المجادلات السياسية على أرض الواقع، والكشف عن الحلول المبتكرة للمشكلات الاستراتيجية التي تواجه الدولة ، وتعتبر حرية المناقشة المفتوحة للأفكار المتصلة بصياغة الاستراتيجيات واحدة من أكبر مميزات الديمقراطية، وتمتد مراكز الفكر يد العون لتوسيع نطاق الجدل ومعالجة المعلومات

1 . بسمه خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي ، مجلة القادسية للعلوم القانونية والسياسية ، العدد . (جامعة القادسية ، العراق ، كانون الاول)
2 . سامي الخزندار ، د. طارق الأسعد ، دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة ، دورية العلوم السياسية ، العدد . (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر)

المعقدة المتناثرة في مختلف مجالات المجتمع. كما تثير هذه المراكز القضايا الجديدة، وتعبّر عن وجهات نظر بديلة، وتوسع الخيارات السياسية^٣

من أبرز سمات العالم المعاصر أنه عالم يموج بالتغيرات المتلاحقة في شتى ميادين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة . كما أنه يشهد نموا ملحوظا في درجة الترابط والاعتماد المتبادل بين الدول ، وإن لم يكن هذا الاعتماد متكافئاً في كل الأحوال ، فضلاً عن ذلك ، فإن أنواعا كثيرة من التشابكات والتداخلات بين الظواهر والأحداث المختلفة صارت تجرى في العالم المعاصر متجاوزة للحدود الوطنية للدول ، ومع ازدياد كثافة هذه الأنواع من التشابكات والتداخلات ، أصبحت نسبة غير صغيرة ، ومتزايدة من القرارات التي تمس حياة الناس في مختلف الأوطان. ولذا فإن الأمم القوية هي الأمم المدركة لما يحيط بها من تغيرات ، والواعية بما يزعج به العالم من تناقضات وصراعات ، وهي بالتالي الأمم التي تسعى لصنع مستقبلها ، أو على الأقل تسعى للمشاركة بفعالية في صنعه . أما الأمم الضعيفة فهي الأمم الغافلة عما يجري حولها، والتي تترك مستقبلها للمصادفات أو لأطماع الآخرين . فعندما لا تبادر الأمة إلى صنع مستقبلها ، ينشأ فراغ . ومن طبيعة الأشياء أن يسارع أصحاب المصلحة إلى ملء هذا الفراغ من ثم فيما سيصنعون لتلك الأمة مستقبلها ، ولكن على هواهم وحسبما تقضى به مصالحهم .^٤

وتعد مراكز الدراسات الاستراتيجية منارة هادفة لإيجاد فرص للتواصل بين الحضارات والأمم، وهي تشكل إطارا مناسباً لتقليص الفجوة بين المجتمعات، وإيجاد مناخا ملائما للتواصل الفكري والحضاري مما ينعكس إيجابا على الرقي بالمجتمعات.^٥

ومن منطلق التطور الحاصل أصبحت مراكز الدراسات الاستراتيجية هي منارة للتواصل بين المجتمعات وربط ثقافتها ببعضها البعض، وتقليص الهوة بين الثقافات والمجتمعات المتباعدة وبناء أطرا متجانسة بين المجتمعات لإيجاد قنوات للتواصل الدائم للارتقاء بالبحث العلمي لبناء إستراتيجية هادفة لتنمية المجتمعات.

غير أن الدور الذي اضطلعت به مراكز الدراسات والبحوث في العالم العربي، يختلف عما هو عليه الأمر في دول عالم الشمال ، وذلك بسبب المعوقات والتحديات التي تواجهها، ولأنها لم تتبوأ مكانا الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة ، وبدا دور معظمها وغير فاعل في صياغة الاستراتيجية الشاملة للدولة بكافة أبعادها، ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور، بل بسبب المعوقات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية في العالم العربي وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.

- خصائص مراكز الأبحاث الاستراتيجية التي تدعم اتخاذ القرار:

٣ - كيم بيشر ، الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر الاقتصادية في صنع السياسات ديمقراطياً ومقومات نجاح تلك المراكز . سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي" مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية. (CIPE) IE

<http://www.cipe-abstracts.org/index.php/publications/feature-services/cipe-the-roles-of-economic-think-tanks-in-democratic-policy-making-and-the-keys-to-think-tank-success>

٤ . إبراهيم العيسوي ، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر (منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، سبتمبر -) .
- خالصة عبدالله محمد الهنائية ، مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي سلطنة عمان أنموذجا ، دراسة مقدمة لمؤتمر فيلادلفيا الدولي الرابع عشر (ثقافة التواصل) (جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان ، - - نوفمبر) .

- خالد وليد محمود ، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر ، (المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات ، الدوحة - قطر ، يناير) .

- توجد عدة خصائص يلزم توافرها في مراكز الأبحاث التي تستطيع دعم القرار، من أهم هذه الخصائص:^٧
- وضوح الهدف والمهمة التي يقوم بها المركز لدعم القرار، بحيث يكون متخصصا في مجال معين، سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أممي أو عسكري، أو يقوم بكل هذه التخصصات، على أن يتم تحديد مستوى التحليل: هل هو استراتيجي أم سياسات أم تكتيكي؟
 - لا بد ان يتركز على مجموعة منتقاة من الخبراء والأكاديميين والمفكرين الاستراتيجيين، ويفضل من يجمعون بين الخبرة العلمية والعملية.
 - لا بد ان يمثل قنوات معلومات واتصالات كافية ودقيقة وحديثة، تضمن توافر البيانات والإحصائيات والمعلومات التي تساعد مجموعة العمل على إجراء الدراسات المطلوبة بدقة عالية ومجادية كاملة.
 - توافر أنظمة إلكترونية لتسهيل العمل واختيار البدائل وتقييمها.
 - القدرة على الابتكار والإبداع، وإعداد سيناريوهات واستشراف المستقبل.
 - قيادة واعية ومدركة للمهمة الملقاة على عاتق المركز، وتستطيع الاستفادة من كافة الجهود والعقول.
 - إقامة شبكة علاقات مع مراكز البحوث والفكر العالمية لتبادل الخبرات.
 - الانفتاح على الجمهور من خلال استقراء الرأي العام عبر تداول المعلومات ومن خلال عقد مؤتمرات مفتوحة وورش عمل يشترك فيها باحثو المركز وغيرهم.

ولذلك نجد أن التطورات الراهنة التي يشهدها العالم اليوم على مختلف الأصعدة تتطلب ضرورة إعادة النظر في المهام التي تقوم بها مراكز الدراسات من اجل تطوير نظم اتخاذ القرار في الدولة نتيجة تطور عملية اتخاذ القرار^٨، ولذلك توجد عوامل كثيرة تبرز أهمية مشاركة مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في صنع القرار على مستوى الدولة، بعضها ناتج عن طبيعة عمل هذه المراكز وخصائص وسمات العاملين فيها وخبراتهم العملية والعلمية، وبعضها الآخر ناجم عن الظروف والبيئة المحيطة باتخاذ القرار، ومن أهم العوامل التي تدعو الى مشاركة مراكز الدراسات والأبحاث في دعم القرار هي^٩:

- أن بيئة عمل مراكز الدراسات تتسم بالهدوء والبعد عن ظروف الضغط والتوتر التي يتعرض لها صناع ومتخذو القرارات، مما يوفر لهم الظروف المناسبة للتفكير والإبداع.
- يوجد تداخل كبير بين المشكلات والظواهر الاجتماعية المختلفة، فضلا عن تعقيدها، الأمر الذي فرض الحاجة إلى التفكير الجماعي في حلول مبتكرة لمواجهتها، والتغلب على الغموض المحيط بها.
- وجود خبرات متعددة ومختلفة في مراكز الدراسات، مما يتيح الفرصة لمناقشة أعمق ذات أبعاد متعددة لأي ظاهرة أو مشكلة.
- قدرة مراكز الدراسات على القيام بالمسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام التي توفر بيانات ومعلومات ميدانية عن الموضوعات والقضايا المطروحة، ومواقف الرأي العام تجاه الحلول المتاحة، والتعرف على اتجاهات الرأي العام

٧. جمال علي سند السويدي، دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مؤتمر مراكز الأبحاث والدراسات في المملكة العربية السعودية، (سجل أبحاث منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية،) . (وما بعدها

٨. محمد حسن رسمي، إطفاء كريل نظم دعم القرار (الأساسيات، المتطلبات، المحاذير) (مركز دعم القرار والدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة،) .

٩. جمال علي سند السويدي، دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار، ص . .

ومواقفه بعد إعلان الاستراتيجيات والسياسات العامة وتنفيذها، بما يتيح لصناع ومتخذي القرار إدراك نقاط الضعف ومعالجتها بصورة فورية.

- قدرة مراكز الدراسات على التقدم بمبادرات استراتيجية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية وفق فهم واضح لطبيعة وأبعاد الفرص والقيود الاستراتيجية المتاحة، أو ما يطلق عليه مدى حرية الحركة المتاحة.
- القدرة على التفكير الإبداعي وطرح الحلول غير التقليدية، حيث يمكن لخبراء المراكز البحثية طرح المعطيات، وتحليل المشكلات، والتنبؤ بالأزمات، وتسهيل الضوء على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وبيان أوجه التقارب والتباعد واحتمالات التعاون والتنافس والصراع في العلاقات الدولية.
- إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل التي يشارك فيها جميع المهتمين بالقضايا المطروحة للنقاش، مما يوسع دائرة التعاون والنقاش للتوصل إلى حلول مجتمعية للقضايا الاستراتيجية من خلال تقديم توصيات ومقترحات لصناع ومتخذي القرار.
- القيام بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمشاركة في التوصل إلى حلول واقعية للقضايا المثارة.
- توافر هامش كبير من الحرية في مناقشة الموضوعات والقضايا والمشكلات، ومن ثم طرح الأفكار والرؤى بصراحة وشفافية، ومن خلال نقد علمي بناء بعيدا عن ضجيج الإعلام.

ولذلك نجد ان وجود المختبرات الفكرية أو مراكز الدراسات ما يسمى في الإنجليزية (Think Tanks) في مجتمع معين يعكس حيويته الفكرية وقدرته على التفاعل والإبداع، فإننا للأسف مدعوون للاعتراف بأن المجتمعات العربية ما زالت غريبة عن هذه الحيوية، وبالتالي يتعين البحث عن أسبابها.

ليس في هذا الكلام افتراء أو تكرار لصور نمطية أو افتئات على ما تزخر به هذه المجتمعات، بل مجرد توصيف لواقع قائم تدعمه الأرقام العلمية التي توصلت إليها الدراسات الموثقة الصادرة جامعة بنسلفانيا الأميركية، ومعروف أن هذه الجامعة تنشر كل عام دراسة عن مراكز الأبحاث والفكر في العالم وترتيبها تحت اسم (The Global Go to Think Tanks) وتقوم الدراسة على تحقيق شامل عبر العالم يتناول (بلدا وتشرف عليه لجنة تحكيمية تعتمد منهجا علميا وتلتزم معايير واضحة () معيارا) إن في طريقة جمع المعلومات أو في تصنيف المراكز¹.

ماذا تفيد الدراسة عما تسميه (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (MENA) التي تشمل في المقاربة الأميركية، إلى جانب البلدان العربية، تركيا وإسرائيل وقبرص وإيران؟ تبين الدراسة التصنيفية أن المنطقة المذكورة تحتضن () مؤسسة بحثية من أصل مؤسسة عبر العله ما يعني أ ما تضم في المائة من المجموع العام، بينما تحتضن أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) () مؤسسة (في المائة) وأوروبا () مؤسسة (.) في المائة) .

بيد أن هذه الأرقام يجب أن يعاد النظر بها إذا أردنا التعرف على موقع العالم العربي وحده، وذلك عبر حذف المؤسسات الموجودة في إسرائيل () () وإيران () () وتركيا () () وقبرص () (ما يساوي مجموعه ()

مؤسسة بحوث يتبقى للعالم العربي e مؤسسة فقط، وهو ما يساوي في المائة من مجموع المراكز البحثية ومؤسسات الفكر في العالم¹¹ .

وأوجدت الدراسات أن أحد مقومات النجاح لمراكز الدراسات هو حرية النقاش وحماية المخترعات الفكرية من الوصاية المباشرة التي من شأنها أن تمنع الخوض في مسائل حيوية أو تدفع الباحثين إلى استخدام اللغة التقليدية التي تقتل البحث ، ولذا فإن أنجح مراكز الدراسات هي التي لا ترتبط عضويًا بجهات أو مؤسسات وتحافظ على الهامش المطلوب من الإدارة الذاتية والإنتاج والنشر¹² .

الحقيقة أن مراكز الأبحاث هي جزء من البيئة الحاضنة التي تعيش فيها، سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو تربية أو سياسية أو اقتصادية ، فهذه المراكز لا يمكن أن تنبت من لا شيء ولا تستطيع أن تنمو، إن لم تتوفر لها الأجواء الملائمة الضرورية لكل بحث علمي اجتماعي، فضلا عن ذلك، فإنها تحتاج لتمويل يضمن استقلاليتها واستمراريتها لكي تعيش وتنتج وتنمو وتمتد تأثيرها وتتحوّل إلى طرف فاعل لجهة الأفكار والمبادئ والدراسات والتقارير التي هي سبب وجودها. ولأن جميع هذه المقومات والأسباب غير متوافرة في مجتمعات عالم الجنوب ومنها المنطقة العربية ، فإن مراكز البحث في كل الميادين ما زالت ضعيفة والاستثناءات قليلة، علما بأن الكثير منها لا ينقصه التمويل ولا الأجهزة الإدارية.

صحيح أن بعض مراكز الأبحاث في دول عالم الشمال تحول مع الأيام لمجموعات للتسويق لسياسات معينة أو للضغط على صانعي القرار، الأمر الذي يقربه من عمل مجموعات اللوبي التي تسعى لمصالح محددة في هذا البلد أو ذاك، في هذا القطاع أو ذاك ، لكن هذا الأمر لا يتعين أن يغطي على الفائدة الأساسية التي يمكن جنيها من هذه المراكز ولا على الأهمية التي يمكن أن تتحلّى بها لجهة ضخ أفكار جديدة وتوفير قراءات معمقة تساعد في اتخاذ القرار وتساعد على تحديد المشكلات ووتفكيك كل أبعادها .

وبشكل أكثر تحديدا ، يمكن القول أن مراكز الدراسات المعاصرة تساعدنا على صنع الاستراتيجيات بصورة أفضل وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة ، من أهمها ما يلي¹³ :

(١) اكتشاف المشكلات قبل وقوعها ، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها. وبذلك تؤدي مراكز الدراسات الاستراتيجية وظائف الإنذار المبكر ، والاستعداد المبكر للمستقبل ، لتأهل للتحكم فيه ، أو على الأقل للمشاركة في صنعه .

(٢) إعادة اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا ، وبخاصة ما هو كامن منها ، والذي يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعلية . وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق لنا ما نصبوا إليه من تنمية شاملة سريعة ومتواصلة . ومن خلال عمليات الاكتشافات وإعادة الاكتشاف هذه ، تسترد الأمة الساعية للتنمية الثقة بنفسها ، وتستجمع قواها وتعيّن طاقاتها لمواجهة تحديات المستقبل .

James G. cGann , Ph.D , pdf GLOBAL GO TO THINK TANK INDEX REPORT , Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, (USA , JANUARY , , USA) pp - p

http://gotothinktank.com/dev/wp-content/uploads/uploads/GoToRepo_thttp.pdf

WPMيشال ابو نجم ، نحن ومراكز الأبحاث ، مجلة المجلة ، (الشركة السعودية للأبحاث والنشر ، لندن ، مايو http) .

http://www.majalla.com/ab/maja/la/a_ticle_ANUARY

إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية. ومشروع مصر http ، منشورات مشروع مصر http (منتدى دراسات العالم الثالث، القاهرة، http) .

www.scoutsana.com/muntada/attachment.php?attachmentid=php&d...

(٣) بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها . وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص ، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات ، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج . ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن لصناع القرار في الدولة أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ضوءها ، وذلك بدلا من الاكتفا . - كما هو حاصل حاليا - بالمجادلات الأيديولوجية والمنازعات السياسية التي تختلط فيها الأسباب بالنتائج ، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعي من ما هو ذاتي^٤ .

- مستويات برامج مراكز الدراسات الاستراتيجية :

تختلف عملية صنع القرار تبعاً للمستوى التنظيمي والادائي لمراكز الدراسات الاستراتيجية والدور الذي تقوم به، وتقسم برامج الابحاث في مراكز الدراسات الاستراتيجية إلى اربعة أقسام:

- البرامج الاستراتيجية

وهي البرامج التي تؤثر في قرارات والاستراتيجيات العامة للدولة وهي التي تحدد الأهداف والموارد والسياسات للدولة ، وتوجه هذه البرامج بشكل عام من قبل الإدارة العليا لمراكز الدراسات للتعامل مع المشاكل المعقدة وغير الروتينية والاستراتيجية التي تؤثر في الدولة وكذا الاستراتيجية .

-- البرامج الإدارية

وهي البرامج التي يهدف منها مركز الدراسات الى تطور سياسات الاستخدام الفعال والكفوء للموارد البشرية للدولة ، سواء كانت في القطاع العام او القطاع الخاص ويتطلب العمل مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص عبر برامج مشتركة يقوم بادارتها مركز الدراسات الاستراتيجية.

- البرامج التشغيلية:

وهي البرامج التي تهدف الى تطوير الاعمال الروتينية واليومية للمؤسسات سواء كانت حكومية او خاصة وتهدف بها لتشغيل مركب اقسام ومهام مركز الدراسات الاستراتيجية بهدف خدمة الدولة او المؤسسات الحكومية وغير الحكومية اضافة الى المجتمع عبر السياسات البحثية والبرامج العامة للابحاث والمؤتمرات والمنتديات وورش العمل والفعاليات البحثية الاخرى .

- البرامج المعرفية

وهي البرامج التي تقوم بأبتكار الاستراتيجيات الجديدة للدولة وتطوير السياسات العامة للحكومات التنفيذية وذلك من خلال تقديم افكار المشاريع والانظمة والسياسات .

وبالتالي نجد ان مراكز الدراسات ماهي الا اليات ووسائل استراتيجية لمحاكاة السياسات العليا للدولة عبر حزمة من السياسات المبنية على مركب من الخيارات وفق منطق البرح والخسارة في دراسة الجدوى من السياسات المتبعة وبهدف اضعاف الطابع العقلاني من خلال المنهجية التي تمتلكها مراكز الدراسات والقدرة على صناعة الخيارات والحلول .

٢- الاستراتيجية الاقليمية وصياغاتها المعاصرة

. إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر (منتدى العالم الثالث ، القاهرة ، سبتمبر -) .
حسان المتني- مصطفى سلعي ، نظم دعم القرار، جامعة دمشق- (كلية الاقتصاد-ماجستير إدارة أعمال ،) ---

هنالك مجموعة من الدول تنتمي لاقليم ما وتربطها عناصر مشتركة بالاضافة الى عوامل اخرى تؤسس للحوار الاقليمي ، ومن هذه العوامل الدين والعرق واللغة والعوامل المادية كالموارد الاولية والتراكيب الجيولوجية او التشاطى على احد البحار او الخلجان اضافة الى العوامل الجغرافية المتمثلة بالحوار الجغرافي بحيث تشعر هذه الدول بوضع فريد لا بد ان تسعى الى اقامة تفاعلاتها الاستراتيجية وتنظيم تعاملها الاقليمي على اساس الشعور بالذات المشتركة والتميز والتكامل مما يجعلها تسعى الى بناء تفاعلاتها على اساس التكامل الاقليمي ، وهذا ما يجعلها هدف الاستراتيجية للدولة عنوانه الاستراتيجية الاقليمية وتمثل قواعد التعامل الاقليمي في مجال الاقتصاد والامن ... الخ من العوامل والقواعد المشكلة والدافعة للتفاعل الاقليمي في اطار الاستراتيجية الاقليمية¹¹.

وهذا ما جعل الادبيات المعاصرة تركز على متغير القوة للدولة دورا اساسيا في تشكيل الاستراتيجية الاقليمية وانماط التفاعل لها ، فهو الذي يحدد امكانية وجود او ظهور دولة اقليمية مهيمنة من عدمه ، ويفسر لنا انماط الادارة الاستراتيجية للاقليم بين الدولة والدول الاخرى ضمن الاقليم تارة ودول الجوار تارة اخرى ، وان دافع الدول لبناء استراتيجية اقليمية يكون ناتج من عدم انسجام المكانة الاقليمية واختلال في التوازن الاستراتيجي للدول والذي يتم تشخيصه من قبل صناع القرار سواء داخل الدولة أو بينهم وبين الاخرين .

ان عدم التوازن في مواد قوة الدول قد تكون دافعا نحو تشكل الاستراتيجية الاقليمية من اجل التقليل من عدم التوازن عبر التعاون البناء والتكاملي في ادارة الموارد الاقليمية من خلال تفعيل اليات التعاون الاقليمي داخل البيئة الاقليمية الحاضنة للفاعلات الاستراتيجية للدول ، وتشير الدراسات الاستراتيجية المعاصرة الا ان اسباب اندفاع الدول نحو تبني الاستراتيجية الاقليمية والانماط المولدة لها نتيجة حاجة الدول الى التفاعل البناء نتيجة التقييم لمفاعيل القوة لدى الدولة ضمن الاقليم الجغرافي ، او العكس قد تلجئ الدول الى الصراع وبناء علاقات متشنجة او عدائية نتيجة الحاجة الى الموارد او الرغبة العدائية في تحقيق الهيمنة على الاقليم لسد الفراغ الاستراتيجي او القناعة بالقدرة على قيادة الاقليم بالتعاون مع دول الاقليم .

ولذلك تصنف المدارس السلوكية الدراسات الاستراتيجية المعاصرة الدول في اطار تفاعلها مع دول الاقليم سواء اتبعت سلوك الدعوة للاستقرار او الدعوة الى اللااستقرار نتيجة لكون الدولة تمر باحدى الحالات الاربعة :-

١- دولة قوية وراضية

٢- دولة قوية وغير راضية

٣- دول ضعيفة وراضية

٤- دول ضعيفة وغير راضية

ولذلك نجد ان مدركات صناع القرار وطموحاته الذاتية واهدافه الاستراتيجية وادراكه للاستراتيجيات التشغيلية المحققة للاهداف الاقليمية تلعب دورا في تحديد اي من هذه المراتب من السلوك السياسي للدولة يمكن ادراج الدولة وتقييم سياستها وفق هذا الترتيب¹² ، وهو ما سيعد مؤشرا مهما في بناء الاستراتيجية الاقليمية وتصميمها سواء من قبل دولة او مجموعة من الدول او منظمة اقليمية او حتى برامج الابحاث المكرسة لذلك .

11. Andrew Heywood, Key Concepts In Politics. Basingstoke, (England Palg ave, ...), p p .
12. Brian L Job, edito , The Insecu ity Dilemma National Secu ity of Thi d Wo ld States , (Lynne Rienne Publishe s, Kuma ian P ess, ...) .
https://www.ienne.com/title/The_Insecu_ity_Dilemma_National_Secu_ity_of_Thi_d_Wo_ld_States

ومن خلال ماتقدم نتوصل الى فكرة مهمة ، ان الاستراتيجية الاقليمية هي الفعل الاستراتيجي للقوة الاقليمية لاي دولة لا يمكن ان يعمل بشكل مستقل ويبنى دون ادراك الطرف المقابل لاهمية او خدمة علمائنا ، وعلى الرغم من ان الدول نجحت في بعض الاحيان في توسيع دائرة الاستقلالية في سياستها الخارجية بحيث تكون افعالها الاستراتيجية معبرة عن المصلحة الوطنية للدولة ومن دون تأثير خارجي عليها او ضغوطات اقليمية او دولية ، او العكس من ذلك نجد ان الاستراتيجيات الاقليمية للدول في تفاعلاتها قائمة على افعال انعكاسية لافعال دول ضمن الاقليم قد تكون ايجابية او سلبية على الامن الاقليمي نتيجة التفاعل الاستراتيجي ضمن الاقليم بين مصالح الدول وسياستها الخارجية وتأثيرها في العامل الداخلي او الاقليمي وحتى الدولي .^{١٨}

وهذا ما دفع العديد من المحللين الاستراتيجيين لسلوك الدول في تاشير مفهوم الاستقلالية للدولة في افعالها الاستراتيجية الخارجية سواء على الصعيد الاقليمي او الدولي والذي ينبع نتيجة لتوافر الدولة عن نوع من القدرة الاستراتيجية (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، عسكرية) والفعالية الدبلوماسية والامكانات الجيوبوليتيكية ، ولذلك يذهب العديد من الخبراء والباحثين لتعريف الاستراتيجية الاقليمية برؤية اجرائية ، فهناك من يدركها بواسطة الامن وبالتالي يقول ا | ا عبارة عن وسائل موضوعة بالشكل الذي تقابل بها التحديات الخاصة في البيئة الاقليمية والتي يسعى صانع القرار بالحد منها او التأثير في مسارها لتحقيق اهدافه الاستراتيجية وفي مقدمتها الحفاظ على الامن الوطني للدولة .^{١٩} وهناك من يذهب الى ابعاد من ذلك فيقول ا | ا عبارة عن سياسات وبرامج تهدف الى تحقيق اهداف مرغوبة للدولة في بيئة اقليمية معينة .

وهناك من يدركها على ا | ا صورة من صور التفاعلات الخارجية للدولة والتي تسعى اليها من خلال فاعلية الاداء الاستراتيجي للدولة والادارة الرشيدة للمصادر المستخدمة في تنفيذ الفعل الاستراتيجي للدولة (استراتيجية الشؤون الخارجية) اي نجاح ادارة السياسة الخارجية .

والبعض ربط بين الاستراتيجية الاقليمية والابعاد الزمنية في تحديد المدى الزمني لهذه الاستراتيجية (هي سياسة تتبع في بيئة اقليمية محددة ، يسعى صانع القرار وعبر حزمة الافعال الاستراتيجية المتبعة من قبل الدولة الى بناء بيئة اقليمية مؤاتية بسبب توافر الدولة على الموارد اللازمة والقدرة على تشغيل استراتيجيات ناضجة ونتيجة لقدرة الدولة على صناعة اهداف استراتيجية تتلائم مع مكانة الدولة الاستراتيجية على الصعيد الاقليمي) .

وهناك من يذهب الى ابعاد من ذلك ويدرك ان الاستراتيجية الاقليمية ماهي الا وجهة نظر للدولة وفق معادلة التحدي والاستجابة على اساس ان الاستراتيجية الاقليمية هي رد فعل اكثر من ا | ا فعل استراتيجي كامل ، وبالتالي هي استجابة للبيئة الاقليمية بتحدياتها وفرصها ، وهذه الاستجابة تؤسس على شكل فعل فردي او مجموعة افعال لدول ضمن الاقليم ، وذلك لان الفعل المباشر معناه ان الدولة قائمة في نمط تفكيرها الاستراتيجي على مركب (القوة - القدرة - الاداء) .

- أسباب نشوء الاستراتيجيات الاقليمية

David A. Lake and Patrick M. Morgan , The New Regionalism in security Affairs, in book (Edited by David A. Lake and Patrick M. Morgan) Regional Orders Building Security in a New World , (The Pennsylvania State University Press, The United States of America , The) , pp

، . علي الدين هلال ودز جميل مطر، النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، (دار الكتب العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة) (The

أختلف الباحثين في تحديد الدوافع الكامنة في بناء الاستراتيجيات الإقليمية من قبل الدول أو الدولة بشكل عام واستنتج العديد منهم ان الدافع وراء بناء هذه الاستراتيجية يتمثل بالاتي:^{١٢٠}

١- رغبة الدول في الاقليم الى السيطرة او القيادة بسبب ضعف الاستقرار داخل النظام الاقليمي مما يجعل الدول تسعى الى بناء استراتيجية تكون تارة جاذبة لافعال اقليمية ولها القدرة على احتوائها وتهدئتها وتوظيفها لصالح افعالها الاستراتيجية والتي تتخذ اشكالا عديدة في توصيفها (الهيمنة او القيادة) كنمط لتوصيف السلوك الاستراتيجي للدولة في الاقليم .

٢- الرغبة في اعادة التوازن للقدرات الاستراتيجية للدولة مع الاخر على الصعيد الاقليمي ، وبالتالي تبني الاستراتيجية الاقليمية على العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال التفاعل مع الدول المحيطة بها ضمن الاقليم الجغرافي، محاولة من الدولة في سد ثغرات العجز في مكونات مركب القوة الاستراتيجية للدولة ، وبالتالي تحقيق الفاعلية الاقليمية في حال توفر الادراك والعقلانية والاداء من لدن صانع القرار .

٣- تنافس القوى الاقليمية يجعل القوى الاستراتيجية المؤثرة في الاقليم تسعى الى بناء استراتيجيات اقليمية هدفها ايجاد الدور والمكانة اللائقة ، ناهيك عن الطموحات الاستراتيجية للدولة وخصوصا اذا كان ذلك ممزوجا ببعدا حضاريا للدولة ، وهذا ما سيجعل الدولة تسعى الى احراز المكانة في كل زمان ومكان .

٤- ان انعدام الشعور بالامن والرغبة بالعبث في استقرار دولة ما ضمن الاقليم ، يجعل صناع القرار الاستراتيجي يعمل على استراتيجية مبتكرة اقليمية للعمل على احلال الترابط الداعم للاستقرار ، نتيجة للشعور بالاستقرار مما يتطلب تبني استراتيجية اقليمية ترابطية ومحفزة للاستقرار الاقليمي نتيجة الشعور بالحاجة للامن من خلال الارتبط الاقليمي مع الدول ضمن الاقليم .

٥- التهديدات والمخاطر الاستراتيجية التي تتعرض لها مصالح الدولة في الاقليم ، مما يتطلب من الدولة بناء استراتيجية اقليمية عنوانها التعاون الاقليمي الهادف بدلالة الارتباط بدرجات مختلفة بهدف الحفاظ على تفعيل المصالح الاستراتيجية كعامل استشعار للاخر ضمن الاقليم بهدف حماية مصالح الدولة العليا ضمن الاقليم .

- أنواع الاستراتيجيات الاقليمية

تتأثر الصفات العقائدية لصناع القرار الاستراتيجي او مؤسسة صنع القرار للدولة في بناء نوعية الفعل الاستراتيجي للدولة (الاستراتيجية الاقليمية) على الصعيد الاقليمي ، وهنا ستشكل صورة للتفاعل الخارجي الاقليمي قد تكون صورتها (الهيمنة ، القيادة ، المشاركة ، التعاون .. الخ) ، وهنا ما يجعلنا ان نتخذ من تقسيماتها الاجرائية لسلوك الدول في سياساتها واستراتيجيتها الاقليمية والمتمثلة ب :-

١- استراتيجية القائد الاقليمي وهي ان الاستراتيجي الاقليمي التي تنتهجها الدولة في الاقليم او منطقة ما من مناطق العالم لتأدية دور اشبه بادارة الاعمال ضمن نطاق ادارة المصالح عبر السياسة الخارجية للدولة لتحقيق المصالح الاستراتيجية تارة ، وتارة اخرى لتنفيذ شراكات اقليمية يكون محورها التفاعل للدور الاقليمي تحت

. علي الدين هلال ودز جميل مطر، المصدر نفسه ، ص . - .

. ربيع يسامية، البات التحول في النظام الاقليمي النظام الاقليمي لشرق اسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة من توريقسنطينة،(كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،

الجزائر،)

. (دلال محمود السيد، مقومات مفقودة معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية (منتدى الدفاع العربي القاهرة - مصر ،) .

قيادة هذه الدولة نتيجة لتميزها بمميزات استراتيجية تتقدمه القدرة على تحمل اعباء القيادة الاستراتيجية
اضافة الى توافرها على حزمة من المؤشرات تجعلها مقبولة في قيادة الاقليم .

٢- استراتيجية الحامي او الراعي الاقليمي^b ، وهذه الاستراتيجية تقوم على ادراك مفاده ان صانع القرار
الاستراتيجي يطمح الى الهيمنة على الادوار الاقليمية ضمن البيئة الحاضنة للفعل الاستراتيجي ، ويدرك قوة
دولته او ذاتيتها او كينيتها عبر ادراك مفاده ا ما قوة ساعية للهيمنة ولديها دور متميز تحاول التعبير عنه عبر
استراتيجيتها الاقليمية نتيجة الادراك العالي لمقومات التوظيف وكثرة الفرص المتاحة لها في الاقليم للقيام بادوار
متنوعة منها البحث عن نفوذ خاص في اقليم الدولة الجيوبولتيكي وحماية مصالحها الذاتية داخل هذه الدولة
ودعم الدول التي تشترك معها في معتقدات ايديولوجية وعقائد فكرية تساند فعل الهيمنة للدولة الراعية أو
الحامية في الاقليم ، ولذلك تقوم بالعمل على تقوية نفوذها الجيوبولتيكي وبالتالي تحقيق مصالحها
الاستراتيجية .

٣- استراتيجية المقاتل الاقليمي ، وهذه الاستراتيجية ينتهجها صانع القرار في الدول الاقليمية يعمل على ادراك
عوامل التهديد ويصنع بمدركاته استراتيجية للردع ويلوح دائما في خطاباته الى استخدام القوة بشكل مباشر
غير مباشر اتجاه دول الاقليم، وهذا السلوك الاستراتيجي للدولة جاء بناء على ادراك مفاده من ان الدولة
وصانع قرارها ، أن نموذج الدولة في خطر وهذا الخطر قد تكون اشكاله عديدة كعقوبات مفروضة عليه او
نبذ اقليمي، وبالتالي ان هامش الحركة الاستراتيجية للدولة سيكون ضئيل وسيتمثل فعلها الاستراتيجي
الاقليمي القائم على رد الفعل وليس مبادر ويحاول دائما التلويح بأستخدام القوة بشكل مباشر للقوة المنافسة
لاهدافه الاستراتيجية في الاقليم من اجل تحقيق المصالح للدولة .

٤- استراتيجية الوسيط ، وهي الاستراتيجية التي تقوم على ادراك مفاده قدرة الفعل الاستراتيجي للدولة
الساعية للقيادة او بناء مكانة اقليمية بهدف صناعة محور استراتيجي ضمن المحاور الاقليمية الموجودة داخل
الاقليم ، ويرى دعاة هذه الاستراتيجية ان هذه الاستراتيجية تقوم بنهج القيام بدور مركزي في تحقيق التسوية
السلمية للمنازعات الموجودة في الاقليم والتي تهدد الامن الاقليمي بسبب قدرة هذه المشاكل على التأثير في
الفواعل الداخلية والمصالح الاقليمية في حال استمرار قدراتها التهديدية، وهنا يقوم الفعل الاستراتيجي للدولة

محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية - دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة - طبعة أولى
سنة)

http://www.almolltaqa.com/ib/a_chive/index.php/thttp.html?s=dadafdaccdadabf_cahtmlcca

ca موسوعة المقاتل ، تنامي الدور الايراني وتأثيره على الامن القومي العربي ، (موسوعة المقاتل الالكترونية ، اصدار html) .
http://www.moqatel.com/opensha_e/Behoth/Siasia//Doo_I_anisec.doc_cvt.htm

هانس حسان ، استراتيجية الوسيط ، (سلسلة الطرق الريحية المجرية ، http) .
http://kenanaonline.com/use_s/shop/posts/Siasia

انظر للمزيد ويكيبيديا ، استراتيجية ، موسوعة ويكيبيديا الالكترونية
http://a.wikipedia.o_g/wiki/%D/%A/%D/%B/%D/%AA%DA%BA%DA%AA%DA%AA%Do%gA%DD%AC%Do%gA%DA%AA

وقارن إمام محمد إمام ، الوساطة السودانية لاحتواء أزمة جوبا.. ضرورة إستراتيجية ، (صحيفة سوأنابل الالكترونية . كانون الاول wiki) .
<http://www.sudanile.com/index.php/http-Si/sia-http-u/anile-http>

- - -

- من خلال الاستراتيجية الإقليمية ذات الشكل الوسيط بالسعي الى تفكيك وحل هذه المشاكل وفق القواعد والاعراف والاجراءات الإقليمية والدولية والتحقيق وحل محاور ومكامن الصراع بين دول الاقليم .
- ٥- استراتيجية المنبذ الاقليمي ، وهي الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة اتجاه الدول النابذة لها داخل الاقليم ، وهذا ما سيجعل من هذه الدولة تبحث عن الفرص الصغيرة جدا ، والتي قد تكون غير مدركة لصانع القرار لهذه الدولة او مجموعة دول وبالتالي تقوم برسم سياسات واستراتيجيات وبرامج عمل لتحفيز هذه الاهداف التي كانت بمثابة فرص والعمل على تحقيقها وتنفيذ الهدف الاساسي منها الا وهو الخروج من دائرة (المنبذ الاقليمي) وبالتالي احلال قيم التعاون كلغة وعمل مع دول الجوار الاقليمي كحلقة اولى ، ومن ثم الانطلاق على الفواعل الإقليمية كحلقة ثانية والتأكيد على التركيز على المصلحة الاستراتيجية في التعاون ، وبالتالي كسر حلقة المنبذ الاقليمي والعمل على توسيع فرص الحركة للسياسة الخارجية والتعاون الاستراتيجي للدولة داخل الاقليم او بالمقابل قد تكون هذه الدولة حاملة لقيم ورؤى تعبر عن استراتيجية المواجهة للعزل والنبذ الاقليمي ، ولذلك قد تكون هذه الاستراتيجية عبارة عن سلوكيات ذات رؤية داعمة لاستخدام القوة وانموذج من نماذج الحرب ، وبالتالي تسعى الى جذب اعداء الاعداء وتعمل من خلالها على اعادة تأهيل تحالفات استراتيجية معهم في اطار التلويح بالمصالح المتبادلة من التحالف، وتشكيل محور استراتيجي للمواجهة والحد من العزلة وعدم التفاعل الاقليمي ، وبالتالي تحقيق هدف الدولة الاساسي وهو كسر العزلة والنبذ الاقليمي .
- ٦- استراتيجية رجل الشرطة ، وهنا تبني الاستراتيجية الإقليمية للدولة المهيمنة او المتطلعة للمهيمنة الإقليمية ومستعدة لتقديم مساعدات عسكرية لانظمة سياسية او دول ضمن اعضاء الاقليم تواجه قلاقل او تهديدات عسكرية داخل مجتمعاتها وبحكم سلوك الدولة الاستراتيجي اقليميا ، يقوم العامل الدولي الفاعل في النظام الدولي القائم باناطة الدولة الفاعلة اقليميا بدور (رجل الشرطة) نتيجة ادراك الفاعل الدولي بقدرة هذه الدولة على حماية مصالح الدول الكبرى اكثر من مصالح الدول الإقليمية الاخرى داخل الاقليم ، وتحتاز هذه الدولة على قدرات وامكانيات تؤهلها للقيام بمكثدا دور نتيجة قدرة صانع القرار على ادراك ماكنة الدولة والقدرة على التلويح بذاتها واستشعار الاخر باهميتها ونفوذها الاقليمي .
- ٧- استراتيجية المدافع الاقليمي ، وهنا تبني الاستراتيجية الإقليمية من قبل القوى المهيمنة عبر فعلها الاستراتيجي نتيجة امتلاكها ايدولوجية حاكمة تسعى لنشرها والدفاع عنها داخل الاقليم لما تحققه من عائدات مهمة ستنعكس على طبيعة تنفيذ الهدف والاستراتيجية الإقليمية تجذ ذاتها فيه ، وهنا سيضطر

. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية - دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة - طبعة أولى سنة ٢٠٠٤) .

http://www.almolltaqa.com/ib/a_chive/index.php/thhttp.html?s=dadafdacccdaedabf (cahtmlcca)

ca ابراهيم اسماعيل كاخيا، اليقظة التركية والموقع الاقليمي، قراءة إستراتيجية (مجلة الدفاع العربي ، بيروت ، (تموز ٢٠٠٤) .
<http://www.abdefencejournal.com/article.php?categoryID=&articleID=php>

أنظر كذلك، ايد هلال الكنانى ، اهداف السياسة الخارجية من منظور جيو سياسي (مركز الرافدين للبحوث ، تجمع عراقي http) .

http://www.iqiaq.org/int_top.php?id_top=top&p=topics&page_id_top

idمازن محمود علي ، محاكمة النوايا الإيرانية ، (مركز المزملة للدراسات والبحوث ، الامارات العربية المتحدة ، سبتمبر ٢٠٠٤) .
<http://www.almezmaah.com/a/news-view-view.html>

للمزيد انظر . فاطمة الصمادي ، العراق في الاستراتيجية الإيرانية تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص ، (مركز الجزيرة للدراسات ، قناة الجزيرة الفضائية ، قطر ، يوليو ٢٠٠٤) .

<http://studies.aljazeera.net/epo/topi/s/> .htm

القائد الاقليمي عبر فعله الاستراتيجي والمتمثل في تقديم المساعدات للقوى المتعاونة او المدركة لفاعلية الدولة (القائد الاستراتيجي) ، وبالتالي تسعى الى تنفيذ استراتيجية اقليمية قائمة على الدفاع من جهة والمساعدة من جهة اخرى من اجل استدامة نفوذ سلوك القيادة في ادارة محورها الاستراتيجي الموسع والقائم على اساس المصالح المتبادلة ووفقا لنظرية (قوة الضعف ، وضعف القوة) .

٨- استراتيجية الفاعل الاقتصادي ، وينبع هذا الفعل عندما يجد المهمين الاقليمي او الدولة الاقليمية الفاعلة ان عليها واجبا اقليميا لتطوير المكانة الاقتصادية للاقليم خاصة وان هنالك احتلال استراتيجي كبير في حجم التنمية ومستوياتها للدولة ، وبالتالي تسعى هذه القوى الفاعلة او المهيمنة اقليميا او القائد الاقليمي الى تفعيل هذا الحراك وتدوير عجلة التفاعل الاقتصادي الاقليمي وبالتالي سينعكس ايجابا على التنمية الشاملة وعوامل الاستقرار الاقليمي داخل الاقليم من جهة وسيزيد من مكانة هذه الدولة اقليميا وادارتها ملف الاقتصاد عبر عناوين كثيرة تقدمها من خلال صور عديدة (الاستثمارات ، القروض ، التوطين الصناعي والزراعي ، مشاريع الطاقة ، تطوير خطوط الملاحة الجوية والبحرية والبرية ، توحيد الانظمة النقدية ، تجمعات اقتصادية اقليمية) .

٣- مفهوم برامج الامن والدفاع والرؤى المعاصرة في بنائه

يعتبر الأمن من أهم سياسات الدول وأكثرها متابعة ، إذ تسخر له الإمكانيات المادية و البشرية و توضع له الخطط و الإستراتيجيات و يحظى بالأولوية عند اتخاذ القرارات و إنجاز المفاوضات ، لذا ففي الكثير من الأحيان يصبح الأمن مهددا من الداخل أو الخارج ، و ما يتطلبه ذلك من إعداد القوة العسكرية للدولة و تجهيزها و تدريبها كل ذلك من أجل ضمان حماية أمن الدولة .

فالأمن قد يقترن بالدفاع عند ما يتعلق بحماية المصالح الإستراتيجية للدول من التهديدات الخارجية او الاضطرابات الداخلية ، والحفاظة على سيادة الدولة و عليه فإن الكثير من الرؤى التي حاولت توضيح مفهوم الأمن مقترنا بالدفاع على المصالح الإستراتيجية للدول ، ولذلك هنالك من يعرفه بأنه " مجموعة الاجراءات الهادفة الى إبعاد الخطر و الاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب ، و إذا ما فرضت عليها لا بد أن تكون قادرة على الانتصار في الحرب " .^{٢٠}

و هذا يعني أن على الدولة او مجموعة من الدول أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها الوطني سواء تعلق ذلك بالمحافظة على الهدوء و الاستقرار داخل حدود سيادتها أو اقليمها دون اللجوء إلى الحرب ، و ذلك يكون عن طريق السياسات الداخلية و الخارجية كالعلاقات الدبلوماسية الناجحة ، أما إذا فرضت عليها الحرب لا بد أن يكون لها

. احمد داوود اوغلو ، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقليمي ، نسخة ملخصة للخطاب السياسي الذي القاه في مؤتمر السفراء السنوي الرابع في وزارة الخارجية التركية ، (انقرة ، تركيا ، q) . (--)

sam.gov.t/wp-content/uploads/.../vision_pape_a_apca_wp-nihai.pdf

والمزيد انظر زهير فياض ، نحو شراكة استراتيجية إقليمية فاعلة ، مجلة تحولات ، العدد (تركيا ، شباط q) .

http://www.tahawolat.com/cms/a_ticle.php.?id_a_ticle=http

وكذلك زهير بن جنات استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم ، (المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، العدد الجزائر ، http) . <http://insaniyat.evues.o.g/http>

بشير شايب . سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمي ، (المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، جامعة قاصد يمربا حورقلة الجزائر ، يونيو http) .

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=a_ticle&id=com-defence-&catid=de_ence-id-id-id-id-&Itemid=id

من الاستعداد المادي والبشري ما يمكنها من الانتصار في الحرب ، وهنا يقترن مفهوم الأمن بالدفاع ، أي أن من أجل توفير الأمن للدولة لا بد لها أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ، مهما كان نوعها و وسائلها خاصة ما تعلق بالجانب الدفاعي ، فلا يمكن الحصول على الأمن إلا بسياسة دفاعية قوية تكون متكئة على الجيش و القيادة السياسية المتحكمة في زمام الأمور .

ولذلك نجد ان تمكن الدولة من صيانة مكوناتها و قدراتها الداخلية وسيادتها ، صيانة ذاتية انطلاقا من قدراتها الدفاعية التي كونتها لتكون في أتم الاستعداد لمواجهة الأخطار الخارجية هو السبيل لبناء نظرية الامن الوطني ، فالأمن الوطني لا يتم الوصول إليه في هذه الحالة إلا من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله الدولة ليكون سدا منيعا ضد الأخطار الخارجية ، فقد ذهب آدم سميث إلي اعتبار الأمن الوطني المنتج للاستقرار و أهم السياسات التي تتخذها الدولة قبل اهتمامها بالجانب الاقتصادي ، لأن تحقيق الأمن هو السند الحقيقي لبناء الاقتصاد الوطني و في هذا الصدد يقول " إن الاختيار بين الدفاع و الثروة يستدعي الانحياز إلى الدفاع" .^{٣١}

و من جانب آخر فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خاصة التي تعرف توترا على حدودها أو تعرف مشكلات ملته الأمن الوطني تأتي من جيرا ، غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية و ابتكار الوسائل الملائمة أو الحصول عليها من أجل مجابهة هذه التهديدات ، و هنا نسجل أن واجب تحقيق الأمن الوطني للمواطنين داخليا أدى إلى تبني سياسة دفاعية خارجية إستباقية قد تكون سياسة تقوم على عقد اتفاقيات أمنية دفاعية مشتركة مع دول الجوار ، أو عبر توسيع دائرة المراقبة بالوسائل التكنولوجية الحديثة خارج الحدود الإقليمية و هذا كله من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي .

قد يؤدي الإصرار على تحقيق الأمن الوطني إلى حدوث صدامات و صراعات بين الدول تنتهي باستخدام القوة و الإفراط في ذلك بداعي المحافظة على الأمن و المصالح الوطنية ، ولذلك نجد ان الأمن الوطني يستدعي الدفاع ، و الدفاع يقوم على القوة ، و امتلاك القوة يؤدي إلى زيادة قدرة الأمن الوطني و استتبابه ، فمفهوم الأمن الوطني لم يعد يقتصر على القوة العسكرية لوحدها و تحسين متطلبات الدفاع الوطني، بل تعدى ذلك حديثا إلى صيانة و المحافظة على النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي والتعليمي ، ليصل الى تحقيق العيش الكريم للمواطنين و حماية ممتلكاتهم و استقرارهم كلها تشكل مكونات الأمن الوطني ، إضافة إلى محاربة الآفات الاجتماعية المختلفة و الانحراف و الإجرام ، إضافة إلى وضع الأجهزة الإدارية الملائمة في خدمة الحماية البيئية و صيانة الطبيعة و مواجهة الكوارث الطبيعية .^{٣٢}

. غربي محمد . من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، (جامعة قاصد يمرى حورقلة الجزائر ، فبراير view)

[http //www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=com-sctemed-&catid=article-id-id-id-id-id&Itemid==](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=com-sctemed-&catid=article-id-id-id-id-id&Itemid==)

. غربي محمد . من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، (جامعة قاصد يمرى حورقلة الجزائر ، فبراير view)

[http //www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=com-sctemed-&catid=article-id-id-id-id-id&Itemid==](http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=com-sctemed-&catid=article-id-id-id-id-id&Itemid==)

كذلك انظر للمزيد

And ei Akulov, Ame ica's New Defense Concept";(cente fo global esa ch, view) .

[http //www.global esa chca/ame icas-new-defense-concept/concept](http://www.global esa chca/ame icas-new-defense-concept/concept)

فالأمن الوطني يمكن أن يتجلى أيضا في الأمن الداخلي ، لكن لا يتعلق بالأبعاد الدفاعية، بل يتضمن الجوانب المتعلقة بتأمين الغذاء و العمل و الصحة و التجارة ، على العموم يخص توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، و في هذا الشأن يرى " باري بوزان" أن مفهوم الأمن يشمل الأبعاد البيئية والاقتصادية وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين . وعليه فإن الأمن الوطني يتعلق بالحماية و الدفاع عن كيان الدولة و وحدة أراضيها من التهديدات الداخلية و الخارجية ، و تحصيل أهداف المواطنين عامة و اهتماماتهم المتعلقة بالاستقرار و الطمأنينة و التماسك الاجتماعي و التنمية الاقتصادية .^{٣٣}

ولذلك نجد ان سياسات الامن والدفاع تتجلى في مجموعة التدابير و الاحتياجات الكفيلة بحماية المجال الإقليمي والدولي لدولة ما، على أن المجال الإقليمي لا يعني الرقعة الجيوبوليتيكية للدولة المحيطة بها ، بل يشمل تفعيل اثار الثروات الاقتصادية والسياسية الخاصة بنظام الحكم في الدولة، والأهداف الوطنية المختلفة لخصوصياتها القومية و الحضارية " وللسياسة الدفاعية، مبادئ وأسس وواقع يملئها على المخطط الاستراتيجي للدولة من اجل الوصول الى درجة الاستقرار في الامن الوطني للدولة ، فلا يمكن اعتماد سياسة للدفاع عن دولة معينة إن لم تكن قد حددت في الأصل اتجاهات الاستراتيجية الشاملة للدولة ، التي بموجبها تحدد كيفية صياغة العلاقة بين تلك الدول كشخص اعتباري عام مع سواها من الأشخاص الاعتباريين أو حتى الطبيعيين في الخارج من الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد كما وكيفية تعاملها مع الجمهور أو الشعب الذي شكل عنصرها الأساس الذي يتركز عليه المجتمع والدولة . فإذا حددت هذه الاستراتيجية الشاملة أماكن الحديث بعد ذلك عن سياسة دفاعية ينتقل بعدها صانع القرار الاستراتيجي إلى البحث في الاستراتيجية الدفاعية المستجيبة لمتطلبات وجهة الدفاع المقرر ومتطلباته .

والاستراتيجية الدفاعية بذاتها لا تكون من فراغ ، بل تبني على رؤية مفادها ان هنالك قواعد ونظريات عملية واضحة وبقا لما توصل إليه العلم والفكر الاستراتيجي المعاصر ، مبادئ يؤدي التقييد بها إلى الطمأنينة إلى نجاعة الاستراتيجية الدفاعية .^{٣٤}

وللاستراتيجية الدفاعية المعاصرة مبادئ عامة يجب الالتزام بها من اجل وضع سياسات فاعلة والمتمثلة بالاتي :

- التكامل ما بين الدفاع الخارجي والأمن الداخلي: لا يمكن الفصل اليوم بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي في اطار استراتيجية الامن الوطني المعاصرة ، او بين سياسة للدفاع الخارجي وسياسة للأمن الداخلي . فالتهديدات ومراكز الضعف متشابكة بين الخارج والداخل؛ فمفهوم الدفاع يجب إذًا ان يكون متكاملًا بين الدفاع الخارجي والامن الداخلي .

- مسؤولية السياسة الدفاعية والامنية: ان مصادر الخطر والتهديدات والضعف متعددة وتأخذ اشكالا مختلفة؛ لذا فدحضها ومعالجتها تحتم علينا اشكالا مختلفة من الدفاع وامكانات متنوعة. ان سياسة الدفاع والامن الوطني يجب ان

. . غربي محمد . من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، (جامعة قاصد يمربا حورقلة الجزائر ، فبراير G)

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=com-sctemed-&catid=article-id-id-id-id-id&Itemid==

id لك انظر الياس ابو جوده ، مفهوم الأمن البشري في ظل تهديدات العالمية الجديدة ، (مجلة الدفاع الوطني ، الجيش اللبناني ، بيروت ، أكتوبر) .

http://www.lebanon.gov.lb/a/news/?#_U_p_cWSxgc

المزيد انظر . خليل حسين ، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام ، (المدونة الالكترونية ، news) .

http://d.khalilhussein.blogspot.com/leba/my/blog-post_.html

أمين محمد حطيط ، الاستراتيجية الدفاعية؛ مبادئ عامة ... و تطبيق في لبنان ، (دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ...) .

<http://www.neelwafu.com/itempage.aspx?id=lbbitempa-itempa&search=books>

تهتم بمصادر التهديد العسكري والامني وبضرورة تمتين تموضع البناء الاقتصادي في محيطه وفي العالم وبضرورة تدعيم النسيج الاجتماعي والتركيبية السياسية في الداخل.

- وضع سياسة مستدامة: ن الاخطار هي اخطار مستدامة ، فمن الضروري محاربتها باستمرار والابقاء على جهوزية الدولة ومؤسساتها بشكل تام وعلى استعداد تام لردع اي اعتداء وضرب اي مشروع يحاول النيل من الدولة .

وهنالك ثمة مشكلتين رئيسيتين أتوقعهما لتطبيق سياسات الامن والدفاع ، وهما المشكلتان نفسهما اللتان تطلان تنفيذ كل المشاريع في برامج الامن والدفاع وتمثل الأولى في الفشل في الالتزام بالعمل وفق الموارد المحدودة المحددة، في حين تتمثل الثانية في الميل إلى التخطيط في الفراغ³⁶.

ولذلك لا بد ان يلتزم صانع القرار الاستراتيجي ومخططي الامن الوطني في بناء برامج الامن والدفاع على مجموعة من الغايات والمتمثلة ب :-

- ضرورة وضع سياسة دفاعية متوافقة مع ظروف التنمية والإصلاح، فالتنمية تقتضي أن تتحرك الدولة على أساس مصالحها القومية وأن تحدث توازنا معقولا ومؤثرا بين الساحة الدفاعية والساحتين الاقتصادية والسياسية.

- على السياسة الخارجية إزالة التوتر والصراع والتوجه نحو التعايش والترابط عبر تخفيض نزعات العداوات والخصومات القديمة مع الجيران والدول القريبة والبعيدة .

- لقد تغير مفهوم الأمن والدفاع كَمَا وكيفا، وظهرت عناصر وعوامل جديدة في بلورة النظام الأمني .

- أثناء وضع السياسة الدفاعية ، يجب أن تكون الدولة ذات قدرات دفاعية لها وزا واعتبارها خاصة وأن وقعت في منطقة أزمات نشطة.

- يجب أن يكون مبدأ المرونة محورا للفكر الدفاعي الاستراتيجي للدولة .

5- برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي

أن سياسات الامن والدفاع في ظل عصر الارهاب المعول تتطلب جهودا علمية حثيثة للبحث في هذه الظاهرة ، ولذلك فأهاربة الإرهابيين ومواجهة المتمردين في فترة دامت أكثر من عقدين من الزمن منذ اية الحرب الباردة عبر العمل من خلال التوجه الاستراتيجي بقيمة متساوية للردع بالحرمان (بإحباط أهداف العدو) والردع بالعقاب (بفرض تكاليف غير مقبولة)حد من مخاطر الامن الاقليمي والتهديدات التي مازالت تؤثر في المنطقة ، لكن تزايد مسوتى الصراع العسكري المسلح في سوريا والصراع السياسي في العراق جعل من التطرف ينتقل الى الجيل الثاني من القاعدة ويبي له حاضنة جديدة تمتد من جلواء في محافظة ديالى في العراق مرورا بسوريا وصلا على منطقة عرسان في لبنان ويؤسس الدولة الاسلامية في بلاد الشام والعراق (S L) وهو ما ولد خطرا استراتيجيا كبيرا ومهددا للامن الاقليمي في الخليج ، ولذلك نجد ان المراجعات الجديدة لسياسات الامن والدفاع تجد ان الاعتماد الحصري على الردع بالحرمان قد

فادي عساف ، الاستراتيجية الدفاعية بعض التوصيات الضرورية ، (جريدة السفير في (حزيران) .

<http://www.mestategicpepectivescom/> /_ / %D/% A/% DI%IL% D/% A/% D/% B/% D/% AA% DA%BA%DA%AA%DA%AA%Dc%nA%DA%AC%Dc%nA%DI%IL% DA%AA-%DA%AA%DI%IL% DA%AF%DI%IL% DA%AA%DA%BA%Dc%nA%DI%IL% DA%AA-%DA%AA%DA%BA%DA%BB-%DA%AA%DI%IL% DA%AA%DA%BA%DI%IL% Dc%nA%DA%AA

%Aكيفن ريان ، السياسة الدفاعية الجديدة.. عيوب استراتيجية ، (صحيفة الرأي ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان))

http://www.alai.com/a_ticle/alai.html

wwعلي رضا شاكر ، ملفات إيرانية التسليح الإيراني ثلاث حوارات حول السياسة الدفاعية في عهد خاتمي ، مختارات إيرانية - العددww- (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - نوفمبر html) .

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=Item&lang=>

لا يكون كافيا للحفاظ على السلام، بل ربما في الواقع يساعد على تحقيق نفس النتيجة التي تحاول تجنبها ، وهذا ما يفسر لنا اندفاع دول الخليج للعمل مع المجتمع الدولي لتطوير سياسات الامن والدفاع في منطقة الخليج^{٣٨}. وهذا ما يؤثر لنا تزايد الإنفاق العسكري على مستوى العالم، خلال عام 1 n دون التأثير بآثار الأزمة الاقتصادية، حيث بلغ ما يقرب من n مليار دولار. كما جاء عام n أليشهد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق، ليدخل هذا البلد مرحلة جديدة من تاريخه وعلاقاته مع العالم والدول الإقليمية المحيطة به ، والتي اصبحت مرحلة التطور فيه بتحديت كبيرة رافقت صراعه السياسي على السلطة الصراع في سوريا مما عقد المشهد الاقليمي كثيرا الى ان سقطت محافظة الموصل في حزيران 1 n مما جعل الامن الاقليمي اما تحدي كبير وخصوصا دول الخليج، التي من المنتظر أن تتحول سياساتها الدفاعية من الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة والناو، إلى تحمل جزء أكبر من العبء المالى الناتج عن التحولات السياسية والأمنية في المنطقة، والتي ستحظى بها منطقة الخليج العربي والمشرق العربي بشكل عام .

ولذلك نجد ان برامج الامن والدفاع بدأت تركز على الاستراتيجية الاقليمية ، وجوهر الاستراتيجية الاقليمية يمثل الأمن الاقليمي الركيزة الأساسية في بناء بيئة سليمة وقوية تعزز الامن الاقليمي للدولة في وقتنا الحاضر، نتيجة لتطور وتغير سياسات الامن والدفاع تبعا لتنوع التهديدات والبيئة الدولية والإقليمية والموارد المتاحة، من أجل المحافظة على استقرار وسلامة الجبهة الداخلية وحماية حدود الدولة او مجموعة من الدول من أي أخطار خارجية ، وهذا ما نلتمسه في دول الخليج العربي كافة .

وتعتبر القوات العسكرية للدول الإقليمية الضمان القوي لأمن وإستقرارالدول ، كما أ ا الداعم الرئيس لباقي عناصر قوة الدولة في التقييم الاستراتيجي الاقليمي ، لذلك ستظل سياسة الامن والدفاع وما يواكبها من تطوير وتحديث للبيئة السياسية ، والهدف من ذلك لدول الاقليم نابع من فلسفة مفادها ، ان السلام والديمقراطية والتنمية بحاجة إلى مناخ آمن وحدود قوية لحمايتها وترسيخ مفاهيمها في المجتمعات للدول داخل منطقة الخليج العربي . وتعتبر السياسة الدفاعية عنصرا رئيسا في الأمن الاقليمي وتدعم البدائل السياسية للدولة، وهي الضامن الأساسي للحفاظ على أمن واستقرار الدولة بجميع مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والقوات المسلحة التي تنفذ السياسة الدفاعية ما هي إلا واحدة من الوسائل المستخدمة في تنفيذ سياسة الدولة ودعمها، وتنبع من سياسة الأمن الوطني الكلي للدولة.

مايكل آيزنشتات ، وثيقة الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للبننتاغون تتمحور حول آسيا لكنها مازال عالقة في الشرق الأوسط، تحليل السياسات، (معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، كانون الثاني) .

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-pentagons-new-defense-strategy-guidance-pivoting-to-asia-but-still-stuck>

للمزيد انظر

Michael Knights , ISIL's Political-Military Power in Iraq, Vol , Issue , The Combating Terrorism Centre , the U.S. Military Academy , august Vol .

<https://www.ctc.usma.edu/publications/sentinel>

، محمد قدرى سعيد ، مخاطر مباشرة مستقبل السياسات الدفاعية في العالم ، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 190 ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، G) . <http://www.siyassa.org> . عقيد محمد ولد محمد الأمين أبات، الأمن الوطني والسياسة الدفاعية، (مجلة الجيش الموريتاني، . http ---) .

<http://www.amee.m/index.php/component/content/article/m-http-m-m-m-m-Is/ue-m>

وعند وضع السياسة الدفاعية لدول الخليج العربي فإنه لا تغيب عن ذهن وفكر المخططين الإستراتيجيين العوامل المهمة التالية:

١. الأمن الاقليمي قضية مركزية للدول والمجتمعات .
٢. مكافحة الارهاب والحركات الاسلامية المتطرفة
٣. الاقتصاديات الوطنية لدول المنطقة .
٤. العلاقة الوثيقة للأمن الاقليمي مع إمكانيات السياسة الخارجية للدول .
٥. العلاقة الوثيقة ما بين الأمن الاقليمي والتركيبية الاجتماعية للدول .
٦. الطبيعة الجيوبولتيكية لمنطقة الخليج العربي وحساسية الموقع نسبة إلى التهديدات الخارجية.

ولذلك نجد انه على مدى ثلاثة عقود من الزمن ظلت برامج الامن والدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي حبيسة التفكير التقليدي القائمة على التفكير فقط في ادارة البرنامج ومخرجاته بدلالة الادب الاستراتيجي الصادر عنه ، لكن احداث ايلول جعلت من ادبيتها تأخذ الطور الثاني (التفكير والتخطيط) والثالث (الاستشراف) وفقا لاطوار التفكير الاستراتيجي المعاصر، وليصبح التعامل مع ادارة سياسات الامن والدفاع في منطقة الخليج العربي (التفكير ، التخطيط ، الاستشراف) وهذا ما احداث انتقالا كبيرة في اداء الانظمة السياسية ومراكز الدراسات في دول مجلس التعاون الخليجي لتأخذ مسارا اخر في التفاعل عبر اعادة هيكلة برامج البحث العلمي والحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية في مجال الامن والدفاع واطاعة هدف اساسي هو كيف يتم تشخيص اسباب ظاهرة الارهاب الدولي وماهي الدوافع والمبررات لذلك وكيفية معالجة حالات التطرف من خلال اعادة تقييم المنظومة الاجتماعية ومنشأها الفكرية المنتجة لتقيم التفكير الاساسية الدافعة لذلك بما يوازي تطور برامج الامن والدفاع لتواكب هذه التطورات .

وهذا ما دفع مراكز الدراسات والبحوث الاستراتيجية في التفاعل مع مراكز الدراسات الدولية والاقليمية بالاضافة الى الانفتاح على دول الخليج غير المنتمية في مجلس التعاون الخليجي العربي كاليمن وايران والعراقومحاولة بناء برامج بحثية في محاولة استقراء التحديات الاقليمية وتأثيرتها الدولي في اطار الامن الاقليمي والعلاقة مع الامن الدولي .

وما ان جاءت احداث التحول في العراق ابتداء! من عام ، حتى انبرت مراكز الدراسات وبرامج الامن والدفاع بالتكيف مع هذا الحدث المهم لدول الخليج العربي والنظام الاقليمي العربي ، وحاولت بكل الامكانيات محاولة استقراء البيئة الاقليمية والدولية مابعد نيسان وكيف تحولت وتغيرت وماهي الابعاد المستقبلية لها ، واثراها على سياسات الامن والدفاع في الخليج العربي .

استمرت مراكز الدراسات والابحاث الاستراتيجية الى يومنا هذا في محاولة تطوير اليات التفكير لصناع القرار ومؤسسات النظام السياسي في دول الخليج العربي مركزة في غالبيتها على صيرورة الاستراتيجية الاقليمية لدول الاتحاد الخليجي ، محاولين بذلك استقراء الاليات القانونية والاطر التشريعية والسياسية والحاجة الاستراتيجية لبناء وتطوير تجربة دول مجلس التعاون الخليجي الى تجربة الاتحاد الخليجي في اطار الاستراتيجية الاقليمية للاتحاد الخليجي كخطوة استراتيجية وضرورة للتحول ونواة حقيقية للكيان الخليجي الذي مر باطوار متحولة ومتغيرة .

لكن برامج الامن والدفاع في ضوء الاستراتيجية الاقليمية والتي تبتها مراكز الدراسات مازلت تحتاج الى تطوير ومن هنا نقترح برنامجا للامن والدفاع تهدف الى مواكبة الانتقال نحو تجربة الاتحاد الخليجي المقبل ، وهذا البرنامج يتمثل في بناء

- استراتيجية الامن والدفاع للاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية خلال الفترة - ويكون
مخرجاتها " استراتيجية للامن والدفاع للاتحاد الخليجي - " ، والمتمثلة بالنقاط الاساسية الاتية ^٤ :-
- ١- فلسفة الاتحاد الخليجي .
 - ٢- الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الخليجي .
 - ٣- قيم صنع قرار الامن والدفاع في الاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية .
 - ٤- العقيدة العسكرية للامن والدفاع في الاتحاد الخليجي .
 - ٥- اعادة تعريف الخطر والمصلحة الاستراتيجية والتفاعلات الاقليمية والدولية وبناء عقيدة عسكرية متطورة تاخذ بنظريات ادارة القوة الاستراتيجية الرباعي (القوة البرية ، القوة البحرية ، القوة الجوية ، القوة البحرية الجوية) لبناء القوات العسكرية المشتركة للاتحاد الخليجي ، مع اعطاء اولوية قصوى للقوات الجوية والقوة البحرية الجوية لدورها في حسم ادارة الخطر والحد من تهديداته .
 - ٦- الاستقراء المستقبلي للبيئة الاقليمية والدولية والتوازنات العالمية ومحاولة العمل مع المحاور الدولية في اطار ادارة توازن المصالح الاستراتيجية وان تكون المحصلة النهائية للتفاعل هو هامش ربح كبير مقابل خسائر نسبية قادرة على التكيف والتحول مع الزمن والجهد نحو فرص تستطيع دول الخليج من ادارتها والعمل على احرازها .
 - ٧- لا بد ان يكون هنالك نظام للتقييم والمتابعة والمراجعة الاستراتيجية كل شهرا مع اجتماع متكامل لكل الدول الاعضاء في الاتحاد الخليجي من اجل الاطلاع على التحديات ومحاولة الوقوف على الاليات والوسائل الكفيلة بالحد من اثارها ، وهذا ما يدفعا للقول كل ما كانت استراتيجية الامن والدفاع للاتحاد الخليجي قادرة على التكيف والتحول والاستجابة كلما كان النجاح في العمل دقيق جدا ولنتذكر اننا في عصر الموجة الذكية الرابعة بعد الموجات السابقة (الموجة الزراعية ، الصناعية ، التكنولوجية) .

-الخاتمة-

(. نجد من خلال ما تقدم ان ارتكاز برامج الامن والدفاع في ضوء الاستراتيجية الاقليمية لدول الخليج العربي على مجموعة من الافكار المقترحة هو الذي سيدفع الاستراتيجية الاقليمية للاتحاد الخليجي نحو التقدم والمضي ومواكبة الدور والوظيفة والرؤية التي مرت بها المجموعة الاوربية للانتقال الى ان تكون الاتحاد الاوربي الذي سيكون احد العناصر المؤثرة في السياسة الدولية خلال الربع الثالث من القرن الحادي والعشرين ، اي ان مراكز الدراسات الاستراتيجية والمؤسسات البحثية في دول الخليج تحتاج الى برنامج متكامل في قطاع الامن والدفاع للاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية خلال الفترة () - ()) يكون معزز للاستراتيجية الشاملة للاتحاد الخليجي في مطلع الربع الاول من القرن الحادي والعشرين ، ومن ثم انطلاق الى التطبيق () - () ، محاولة بذلك عقد المراجعات الدورية كل () شهرا من اجل متابعة الاداء ومحاولة ابتكار مسارات جديدة للاداء الاستراتيجي لدول الاتحاد الخليجي في اطار لاليات والمؤسسات المسؤولة عن ادارة استراتيجية الامن والدفاع للاتحاد الخليجي في ضوء الاستراتيجية الاقليمية.

